مجلس التعاون

غرفة جدة توافق على إقامة معرض للقوارب البحرية

جدة/متابعات:

وافقت الغرفة التجارية الصناعية في جدة ممثلة بمركز جدة الدولي للمنتديات والفعاليات على طلب مركز دبي التجاري العالمي لإقامة معرض للقوارب يعد الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط يضم كل ما يتعلق بالقوارب وأنواعها وأحجامها وتطور صناعتها على مر التاريخ.

وأوضح أمين عام غرفة جدة المستشار مصطفى أحمد كمال صبري أن الغرفة ترحب بهذه الفكرة وتؤكد على المضي في تنفيذها بالتعاون مع مركز دبي التجاري العالمي الذي حقق النجاحات الاقتصادية على مستوى الخليج وخاصة في مجال المشاركة في إقامة مثل هذه المعارض التي تحافظ على أصالة الماضي وتخاطب واقع التطور والرقي الصناعي والتجاري.

وأشار إلى أن الغرفة ستلتزم بكافة المتطلبات التي يحتاجها العارضون وممثلو الشركات بداية بالمكان الذي سوف يحتضن هذا الحدث الهام وانتهاء بتوفير كل ما يحتاجه المعرض من تجهيزات مختلفة ليؤدي الدور الذي أنشئ من أجله بما يليق بسمعة هاتين الجهتين في جدة ودبي.

من جانبه شكر النائب الأول لرئيس مركز دبي التجاري العالمي عبدالله طيب قاسم غرفة جدة رئيسا وأمينا وأعضاء على الموافقة على إقامة هذا المعرض الذي يدلل على عمق التعاون بين أصحاب الأعمال السعوديين والإماراتيين في شتى المجالات الاستثمارية والاقتصادية.

وتمنى قاسم أن يحقق المعرض الأهداف المرجوة في خدمة مسيرة هذا التعاون الذي يصب في مصلحة المجتمع الخليجي.

الغرفة التجارية الصناعية في جدة

أضواء

لسان حال الكويتيين: الحل في الحل

محمد حسين اليوسفي

يبدو أن الكويت ستعيش تأزيماً دائماً في مشهدها السياسي الذي بات أطرافه عرضة لاستقطابات يحركها من يريدون النيل من نظامها الديمقراطي، وبث اليأس والقنوط في نفوس شعبها، بحيث يطالب هذا الشعب هو بذاته وبإرادته الحرة برفع شعار بات رائجاً هذه الأيام وهو: «الحل في الحل»!

وبالطبع ما يقصد بهذا الشعار هو أن وضع حد لحالة التأزيم الدائمة التي تعيشها الكويت منذ مدة لا يكون إلا في حل مجلس الأمة!

وهذا الحل بات البعض يطرحه كحل دستوري يعود فيه المجلس بعد انتخابات تتم عقب شهرين، ويعلل هذا البعض ذلك بأنه قد يكون الحل الدستوري طريقاً إلى انتخاب مجلس أفضل يكون فيه نوابه أكثر واقعية بحيث يعتبرون بما حل بزملائهم الذين رفعوا عقيرتهم عالياً فلم يفلحوا في العودة إلى كرسي النيابة!

بيد أن الوقائع لا تؤيد تفاؤل هؤلاء، ففي الانتخابات الأخيرة التي جرت قبل عدة أشهر فقط (مايو الماضي) عاد أصحاب النبرة العالية وحقق البعض منهم فوزاً كاسحاً!

ويعني آخرون بأن «الحل في الحل» هو التخلص من مجلس الأمة والحياة النيابية ووقف العمل ببعض أحكام الدستور، وقاعدة هؤلاء آخذة بالتزايد والاتساع بعد الجمود المتواصل الذي تعانيه الحياة السياسية في الكويت منذ مدة طويلة تكاد تلامس العقد من الزمان، والعجيب أن أحد أعضاء مجلس الأمة هو حسين القلاف (المعمم الوحيد من بين أعضائه) قد تجرأ وطالب سمو أمير دولة الكويت باللجوء إلى هذا الخيار مدفوعاً بمعارضته لاستجواب قدمه ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة من التيار السلفي لرئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد.

والفريق الأخير يضم أولئك الذين لا يريدون للديمقراطية خيراً ويعملون بكل وسيلة للتخلص منها لأسباب كثيرة فضلاً عن قطاع كبير من المواطنين الذين سئموا من الصخب السياسي، فهم يسمعون جعجعة ولا يرون طحناً، فإنجازات المجلس الرقابية والتشريعية قليلة قياساً بالهالة التي خلقت حوله، بيد أن هؤلاء شأنهم شأن الداعين إلى الحل الدستوري لا يمكنهم الحكم بأن خيارهم هذا سيجلب الهدوء والسكينة إلى الكويت بحيث تنطلق في رحاب التنمية الفسيح، إذ السوابق التاريخية لا تؤيد هذا الرأي.

فالحل غير الدستوري الأول الذي وقع في العام 1976 أنتج لنا أزمة سوق المناخ التي لاحت بوادرها في كساد سوق الأوراق المالية الأول بعد سنة واحدة من الحل لينتهي به المطاف إلى تلك الأزمة التي عصفت بالبلاد في العام 1982 والتي مازالت آثارها باقية في برنامج المديونيات الصعبة، أما الحل الثاني، الذي جاء بعد عقد من الأول أي في العام 1986 كانت نهايته مأساوية بالاحتلال العراقي لدولة الكويت!

إن القشة التي قصمت ظهر البعير أو التي ستقصمه هي سماح وزارة الداخلية لدخول الشيخ محمد باقر الفالي، وهو رجل دين إيراني إلى الكويت في الأسبوع الماضي، واعتراض بعض النواب من الاتجاه السلفي على ذلك بقيادة النائب الدكتور وليد الطبطبائي، بدعوى أن هذا الشخص عليه ملاحظات أمنية، وأنه دخل الأراضي الكويتية رضوخا لتوسط المتوسطين من النواب القريبين من تياره! وهدد هذا النائب وزملاؤه رئيس مجلس الوزراء بالاستجواب إن لم يغادر البلاد فوراً!

وقد ردت وزارة الداخلية بأن الشيخ الفالي لديه إقامة صالحة إلى العام 2011 ووعدت بإمهاله بضعة أيام للخروج من البلاد. غير أن ذلك الجواب لم يشف غليل النائب وليد الطبطبائي وزميليه من التيار السلفي وهما عبدالله البرغش ومحمد هايف من التقدم رسمياً يوم الثلاثاء الفائت بطلب استجواب لرئيس الوزراء مما أدخل البلاد فعلياً في نفق مظلم لا يعرف أحد مداه، وبالطبع، فلا أحد في الكويت يصدق بأن المسألة هي مسألة هذا الشيخ، أو أنها متعلقة بهفوة وزارة الداخلية، خاصة أن الوزارة قد صرحت بأن الرجل سيتم ترحيله، وإنما هي مظهر آخر من مظاهر الصراع الخفي بين أقطاب متجاذبة في الكويت.

ولم تكن هذه الأزمة هي الوحيدة في الكويت هذا الأسبوع، بل لقد مرت بسابقة تاريخية قل نظيرها، إذ أغلقت بورصة الكويت في وسط تداولاتها يوم الخميس الفائت بأمر من المحكمة الكلية التي قضت بذلك مبررة حكمها بالمحافظة على أموال المتعاملين بالسوق، ريثما تنظر المحكمة في دعوى مرفوعة من مجموعة من المحامين بهذا الخصوص.

وقد قوبل حكم المحكمة بسيل من الانتقادات من وزراء الحكومة ومن النواب ومن كتاب الزوايا والكثير من الاقتصاديين الذين رأوا بأن ليس من اختصاص القضاء تناول قضايا تمس سيادة الدولة وسمعتها ومكانتها الدولية، وبالتالي فقد قدمت استشكالاً (وهو عبارة عن طلب مهلة) في أول يوم عمل في هذا الأسبوع تم بموجبه إعادة السوق إلى حين النظر في القضية في ديسمبر المقبل.

الجميع في الكويت متشائمون من تطور الأوضاع، فلا الحل غير الدستوري كما تفيد السوابق التاريخية يحل المشكلة ويهدئ الحياة السياسية، ولا الحل الدستوري أيضاً سيقنع الأطراف بتركها ما تعودت عليه خلال العقد الأخير من تصعيد غير مبرر، الجميع في الكويت يعتقد بأننا في أزمة لا نعرف السبيل للخروج منها.

عن / صحيفة (البيان) الإماراتية

القطاع الخاص الخليجي يدعو لإشراكه في القرار الإقتصادي لدول مجلس التعاون

المنامة/وكالات:

اجتمع رئيس اتحاد غرف تجارة دول مجلس التعاون الخليجي عصام فخرو، ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، برئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي أمير قطر، وطلبا إليه أن يسعى إلى عقد قمة خليجية تبحث أزمة المال العالمية، وتثبيت تقليد اجتماع غرف مجلس التعاون دورياً مع القمة السنوية لدول المجلس.

وتوقع أن تشهد الفترة القريبة المقبلة، إشراك القطاع الخاص الخليجي، للمساهمة في القرار الاقتصادي: وأكد أن لقاء وفد الاتحاد مع أمير قطر رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون كان إيجابياً.

وعرض في الاجتماع تصور اتحاد غرف تجارة دول مجلس التعاون الخليجي حول دور القطاع الخاص الخليجي المستقبلي، والتحديات التي تواجه تنفيذ السوق الخليجية المشتركة وتعيق مشاركة القطاع الخاص في القرار الاقتصادي. وفي ضوء اللقاء التقى فخرو وزير الأعمال والتجارة القطري الشيخ فهد آل ثاني لدرس تصور الاتحاد.

ويهدف القطاع الخاص الى وضع آليات تضمن استقرار الأسواق الخليجية وبث الطمأنينة وسط المتعاملين فيها.

وأعرب فخرو عن رغبة اتحاد الغرف في إيجاد آلية قانونية تضمن الالتزام بتطبيق القوانين والقرارات فور صدورها عن القمة أو الهيئات المخولة، خلال وقت واحد وبصورة متماثلة. واقترح أن تتضمن تلك الآلية إلغاء صدور القرارات التي تطبق على مستوى كل دولة خليجية على حدة، وتتعارض مع التوجهات التكاملية على مستوى دول المجلس.

وأعرب عن رغبة في عقد اجتماع سنوي بين قادة دول المجلس والقطاع الخاص، ممثلاً بالرؤساء والأمناء والمديرين العامين في الغرف الأعضاء في اتحاد الغرف، يتزامن مع القمة السنوية أو مع اجتماع القمة التشاوري نصف السنوي.

ويبحث الاجتماع الشأن الاقتصادي وإشراك اتحاد الغرف في مفاوضات التجارة الحرة مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، وإتاحة الفرص أمام الاتحاد، للمشاركة في اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في مجالات المال والتجارة والسياحة والصناعة وغيرها، والتي تتضمن مواضيع ذات علاقة مباشرة بالقطاع الخاص الخليجي.

وقال إن الوفد اتفق والوزير القطري على معالجة كل المعوقات التجارية والاستثمارية والاقتصادية التي تحول دون تعزيز العمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس، والقيود البيروقراطية التي تحول دون حفز القطاع الخاص على العمل والإنتاج، وتشكيل لجنة فنية لمتابعة إزالة المعوقات تعطي الصلاحيات اللازمة لمعالجة المعوقات بصورة مباشرة، بالتنسيق مع الأجهزة المعنية.

وشدد فخرو على تمويل المشاريع الخليجية من موارد الصناديق السيادية، وتحديد موعد نهائي لتنفيذ مراحل تطبيق السوق الخليجية المشتركة، يلتزم بها الجميع، وإنشاء هيئة جمركية عليا تشرف على الأداء الجمركي، مكونة من ممثلين عن الأجهزة الرسمية المعنية والقطاع الخاص.

وأكد فخرو أن وزير الأعمال والتجارة القطري، أبدى تأييده لمشاركة القطاع الخاص في اللجان الفنية المنبثقة عن الأمانة العامة للمجلس، ولإيصال تصورات القطاع الخاص الخليجي للجهات المعنية بدول المجلس لتفعيلها.

عصام فخرو والدين رئيس غرفة البحرين

3 تقارير عالمية تعبر عن تفاؤلها بمستقبل القطاع المالي بالإمارات

دبي/وكالات:

أشارت تقارير دولية صادرة عن جهات مالية وبحثية عن تفاؤلها بمستقبل القطاع المالي في الإمارات ودبي. وجاء في تقريرين لمجموعة «سيتي بنك» و«هيرمز»، إضافة إلى تقارير نشرتها مجلة «ايكونومست» البريطانية العالمية، أن قطاع البنوك في دبي أعرب عن استمرار التفاؤل، من دون اغفال تفاعل الأسواق مع التأثيرات المحتملة للازمة الائتمانية العالمية.

وساق تقرير اصدرته مجموعة «سيتي بنك» أمس أمثلة من البنوك في الإمارات فاختار بنك أبوظبي التجاري وبنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول.

وقدر التقرير أسعارا عادلة لأسهم تلك البنوك أعلى من الأسعار الحالية للسوق بناء على توقعات بأنها سوف تحقق نموا في العام الجاري والعامين المقبلين. وقدر التقرير السعر العادل لسهم بنك أبوظبي التجاري عند 90 ,2 درهم مقابل 27 ,2 درهم يوم 18 نوفمبر الجاري.

وقال التقرير إن السعر العادل لسهم البنك يبلغ 40 ,16 درهما حسب تقدير سيتي بنك مقابل 30 ,11 درهما يوم 18 من الشهر الجاري. وقدرت سيتي بنك السعر العادل لسهم البنك بمقدار 60 ,15 درهما مقابل 90,10 دراهم في نفس يوم المقارنة السابق.

وعلى صعيد آخر قالت مجلة «الإكونومست» أنه في الوقت الذي تشد فيه معظم البلدان الأحزمة على البطون، فإن الدول الخليجية ستجد لديها وفرة مالية ضخمة حصيلة مبيعات النفط التي من المتوقع أن تجنيها حتى العام 2020 (تأسيسا على أسعار النفط ستتراوح بين 100-50 دولار للبرميل).

وقالت المجلة إن الحكومات الخليجية عازمة على إنفاق تلك الثروة الضخمة في بلدانها. وبحسب تقديرات مكنزي، شركة الاستشارات، العالمية فإن حصة المدخرات الخليجية المستثمرة محليا ارتفعت من 15 في المائة إلى 25 في المائة منذ العام 2002، مشيرة إلى إمكانية ازدياد الإنفاق على المشاريع المحلية إلى أكثر من 3 تريليون دولار عام 2020.

وأشارت المجلة إلى أن الاستثمارات الإماراتية توسعت في صناعة هي الأدرى بها، فقد اشترت طاقة امتيازات نفط وغاز في بحر الشمال وكندا والولايات المتحدة،

يحدوها طموح لا يقف عند حدود وهو ترسيخ تواجدها العالمي و أصولا بنحو 60 مليار دولار عام 2012.

ومن جهتها، قالت مجموعة هيرمز في أحدث تقرير لها أن البنوك المركزية الخليجية ستواصل مراقبة وضع السيولة وتوفير التمويل حيثما تطلب الأمر ذلك، متوقعا استمرار هذا الخيار خلال عام 2009، عندما تستدعي الحاجة إعادة تمويل الديون.

ومن المحتمل أن يغطي هذا الضخ من السيولة حيزا كبيرا من النقص الفادح الناجم عن خروج التمويل الأجنبي. وتوقع التقرير حدوث انخفاض في نمو الائتمان في الربع الرابع من عام 2008 وعام 2009

وأشار التقرير إلى الاستجابة السريعة والقوية للحكومات، حيث بات توفير السيولة هو الهاجس الأكبر للمنطقة. وقد تبنت الحكومات الخليجية مقاربات على فترات زمنية للتعويض عن نقص التمويل الأجنبي، بما في ذلك ضخ سيولة نقدية في الأنظمة المصرفية، فاتحة خطوط التمويل ومعيدة رسملة البنوك.

وأضاف التقرير أن هناك آفاقا اقتصادية إيجابية لانخفاض السيولة والتمويل الأجنبي، فمع زيادة كلفة الاقتراض فإن الاقتراض لأغراض المضاربة قد تخف حدته، كما ستتم مراجعة جدوى بعض المشاريع من المتوسطة إلى بعيدة المدى.

الامارات

الأمم المتحدة: المناشدة الإنسانية اعتراف بدور الإمارات العالمي

نيويورك/وكالات:

أعلنت منظمة الأمم المتحدة أن إطلاق المناشدة الإنسانية العالمية من أبوظبي تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء يوم 24 نوفمبر الحالي لمساعدة ملايين المعوزين في العالم يعد اعترافا بالمركز المرموق الذي تحتله دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال النشاط الإنساني على المستوى الدولي.

وقالت المنظمة في تقرير لها إن المناشدة التي يعلنها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان من أبوظبي ستكون متزامنة مع إنطلاق النداء الإنساني الموحد من مكتب المنظمة الدولية في جنيف.

واعتبر تقرير الأمم المتحدة أن الإعلان يعد اعترافاً بالدور المحوري الذي تلعبه الإمارات ودول الخليج العربي في مجال الشؤون الإنسانية، حيث وافق سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء والراعي الرئيسي للشؤون الإنسانية في الدولة على استضافة الإطلاق الدولي لعملية المناشدة الموحدة للعام 2009 في أبوظبي بالتزامن مع الإطلاق الذي يقام في جنيف.

وأشار إلى أن المجتمع الدولي رحب بهذه المبادرة من قبل حكومة الإمارات حيث إن دول مجلس التعاون الخليجي من المانحين الكرماء ولها تاريخ طويل في دعم جهود الإغاثة في دول العالم أجمع.

وأعربت المنظمة الدولية في تقريرها عن أملها أن يلهم الدور الريادي الذي يلعبه سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان ودول المنطقة في هذا الصدد الآخرين للإستجابة بالكرم نفسه لاحتياجات الملايين في العالم.

من جانبه أعرب جون هولمز وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق إغاثة الطوارئ عن تقدير المنظمة الدولية لمبادرات الدولة النبيلة فيما يخص تعزيز القيم الإنسانية، مثمناً جهودها في صون الكرامة الإنسانية وتعزيز قدرة الشعوب التي تعاني من وطأة الظروف على مواجهة أوضاعها وتحسين أحوالها.

وقال هولمز إن الدولة تعتبر من الداعمين الأساسيين لبرامج الأمم المتحدة والمناصرين القويين لأنشطتها الإنسانية حول العالم، مشدداً ، أن مناشدة الأمم المتحدة هذا العام تكتسب أهميتها كونها تنطلق من منطقة الشرق الأوسط المعروفة بدعمها السخي لمجالات العمل الإنساني والتي تضم عدداً من الدول المانحة والمؤثرة على الصعيد الإنساني في مقدمتها دولة الإمارات، كما تكتسب المناشدة حيويتها من الرعاية التي تجدها فعالياتها من سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء.

من جانبه أشاد سعدو غول ممثل المفوضية العليا للاجئين في الإمارات بالدعم الذي تقدمه الدولة لتحسين أوضاع اللاجئين حول العالم، مشيراً في هذا الصدد إلى الدور الذي يضطلع به صندوق دعم المرأة اللاجئة الذي تأسس بمبادرة كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة الاتحاد النسائي العام. وأكد تقرير منظمة الأمم المتحدة أنه من الضروري أن تضمن عملية المناشدة الموحدة حصول من يعانون من النازحين واللاجئين والمرضى والأرامل واليتامى على أفضل مساعدة متوفرة بكفاءة وفعالية في الوقت المناسب.

ولفت إلى أن الإمارات تعهدت في مايو 2008 بدفع 50 مليون دولار لإغاثة ضحايا الزلزال الذي ضرب منطقة سيشوان في الصين

تأسيس صندوق استثماري في سلطنة عمان بهدف حفظ توازن أداء سوق الأوراق المالية

مسقط

مسقط/وكالات:

أعلن معالي مقبول بن علي بن سلطان وزير التجارة والصناعة أمس أن حكومة السلطنة ستقوم بتأسيس صندوق ً يبدأ بمائة وخمسون مليون ريا ل عماني تساهم الحكومة بنسبة 60 بالمائة أي بمبلغ (90) مليون ريا ل عماني من رأسماله وذلك بهدف حفظ توازن أداء سوق الأوراق المالية في السلطنة من خلال توجيه استثماراته في هذه الأوراق 0

وأشار معاليه في تصريح له إلى أن القطاع الخاص والصناديق التقاعدية ستساهم بنسبة 40 بالمائة أي بمقدار (60) مليون ريا ل عماني من رأسمال الصندوق وأن وزارة التجارة والصناعة بادرت إلى إتخاذ الخطوات العملية حيث تم توجيه الدعوة لبعض المؤسسات المالية والمصرفية للمساهمة في رأسمال هذا الصندوق وأوضح معالي وزير التجارة والصناعة أن الصندوق سيدار من قبل إدارة متخصصة تعمل وفق أسس تجارية لتوفير الحماية من التذبذبات الشديدة وغير المبررة التي تتعرض لها الأسواق المالية مما يعمل كذلك على توازن عنصري العرض والطلب في السوق مبينا ان الصندوق سيقوم بشراء الأوراق المالية المدرجة ضمن عينة المؤشر التي يرى القائمون على الصندوق أن أسعارها مناسبة وفي الوقت ذاته سيقوم بعرض الأوراق المالية عند ارتفاع أسعارها بما يوفر سيولة كافية للمتعاملين بيعا وشراءا و بما يحقق له قدرامن المكاسب .

وتسعى الحكومة العمانية من خلال تأسيس هذا الصندوق إلى استعادة الثقة بالمناخ الاستثماري عبر انتهاج الصندوق لسياسات تضمن استمرار نجاح سوق الأوراق المالية وإرساء قواعدها وتطورها باعتبار أن الأسواق المالية هي إحدى الأدوات المهمة في القطاع المالي الذي يمثل العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية.

شركة طيران البحرين تدشن خطا جويا جديدا بين البحرين والكويت

المنامة/بنا:

دشنت شركة طيران البحرين خطا جويا جديدا بين مملكة البحرين ودولة الكويت حيث حطت أول رحلة للشركة في مطار الكويت أمس وبواقع 10 رحلات في الأسبوع .

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية عن العضو المنتدب في الشركة إبراهيم الحمر في مؤتمر صحفي بعد تدشين الخط قوله إن هذه المحطة رقم 12 في جدول رحلات الشركة خلال الأشهر ال10 الماضية .

وأضاف الحمر أن هذه المحطة تعكس طموح الشركة المتمثل في التوسع في كافة المحطات المهمة مشيرا إلى أن الكويت تعتبر من المحطات المهمة لأي خطوط جوية باعتبارها سوقا واعدة خصوصا على المستوى الإقليمي .

وأوضح أن الشركة تهدف إلى توفير أعلى مستويات الخدمة لزبائنها لتتوافق مع تقاليد الضيافة البحرينية حيث إنها تمكنت من تخطى كل التوقعات في عالم صناعة الطيران والملاحة الجوية في غضون فترة قصيرة من عمرها .

من جهته قال المدير التنفيذي للعمليات التجارية في الشركة محمد فخري إن الشركة وضعت خططا تسويقية ملائمة لسوق الكويت من حيث توفير الأوقات الملائمة لمواعيد السفر والإقلاع من والى الكويت .

وأشار فخري إلى أن سعر تذكرة الكويت يبدأ من دينارين كويتيين وهو سعر تنافسي تشجيعي يعبر عن نوايا طيران البحرين التنافسية في السوق الكويتية.

وقال إن الشركة ستسير أربع رحلات انطلاقا من الكويت إلى بيروت كميزة إضافية للمسافرين من الكويت .

وأضاف أن الشركة تقوم حاليا بتشغيل خدماتها ل10 محطات منهما ثلاث وجهات في الخليج هم دبي والدوحة وجدة إضافة إلى خطوطها في الشرق الأوسط إلى عمان ودمشق وحلب وبيروت والإسكندرية ومشهد وكوتشى في جنوب الهند .

من جانبه قال الوكيل العام للشركة أنور الفضل انه مع انطلاق أولى الرحلات اليوم متجهة إلى مطار البحرين الدولي ستكون فعليا دخلت طيران البحرين مجال الخدمة في المنطقة بأفضل أنواع الطائرات وبذلك تكون غطت اغلب الوجهات العربية .

وأكد الفضل أن الشركة ستقوم بتغطية الجهات الجديدة وهى أسيوط والأقصر والخرطوم إضافة إلى الوجهات الحالية موضحا أن الشركة في سنتها الأولى تحرص على ان تتوسع تدريجيا حسب خطتها لتشتمل في المستقبل القريب الوجهات الأوربية والأمريكية لتلبية احتياجات المسافرين التي تعتبرها الشركة من أولوياتها القصوى التي وضعتها في سياستها .

يذكر ان طيران البحرين هي أول ناقلة جوية بحرينية تعمل بنظام الطيران الاقتصادي حيث أسست فى 2007 كشركة مساهمة بحرينية مقفلة برأسمال قدره 10 ملايين دينار بحريني /5ر26 مليون دولار أمريكي /.

ويتكون أسطولها من طائرتين من نوع /ايرباص 320 أ / ومن المقرر رفعها إلى ثلاثة في شهر نوفمبر الحالي وثلاث أخرى من نفس النوع في الربع الأول من العام المقبل .

المنامه

مقتطفات

الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية:

القمة الاقتصادية بالكويت فريدة من نوعها وتحقق طموحات المواطن العربي

الكويت/كونا:

أكد الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية السفير محمد بن إبراهيم التويجري ان القمةالاقتصادية العربية التي ستعقد في الكويت يومي 19 و 20 يناير المقبل ستكون فريدة من نوعها كونها ستناقش قضايا تهم المواطن العربي وتحقق آماله.

محمد بن ابراهيم التويجري

وقال التويجري في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية تعد فريدة من نوعها ولا بد أن تكون عملية وواقعية وأن تخدم المواطن العربي ضمن ما ورد في قمة الرياض عام 2007 .

وأشار إلى أنه تم خلال اجتماع اللجنة التحضيرية على المستوى الوزاري المصغر للقمة الاقتصادية برئاسة وزير المالية الكويتي مصطفى جاسم الشمالي مناقشة أمور كثيرة جدا منها الإعداد والتحضير لقمة الكويت الاقتصادية.

وقال التويجري "كان التصور العام أن يكون هناك إعلان عام يشمل جميع نقاط الاقتصاد والاجتماع التي تساعد على تنمية المجتمع العربي وأن يتضمن الإعلان أمورا وتوجيهات عن السياحة والنقل والتجارة والمجتمع المدني وكافة الأمور الاقتصادية".

وأوضح انه "تم خلال الاجتماع مناقشة بعض مشاريع القرارات وما زلنا في اعداد الصياغة لهذه القرارات وسوف يكون نوع من البرنامج العملي للاعداد لهذه القمة الاقتصادية التي دعت اليها كل من مصر والكويت في القمة العربية بالرياض العام الماضي".

وذكر ان من أهم المشاريع المعروضة على القمة العربية هي ربط السكك الحديدية ومشاريع الكهرباء مشيرا الى ان هذه المشروعات مطروحة بآلية جديدة وهي آلية عملية بأن يكون هناك دراسة عملية على أرض الواقع وتتبعها آلية تنفيذ وآلية متابعة وآلية تمويل "حتى نتمكن من تحقيقها والتنفيذ دائما يتم عن طريق القطاع الخاص أو القطاع الحكومي ويكون هناك نوع من الاتفاق في هذا المسار".

وحول تمويل هذه المشروعات بين التويجري انه سيتم أما من الصناديق العربية أو بين القطاع الخاص اذا أمكن مضيفا ان آلية الإشراف والمتابعة لهذه المشروعات فتكون في أذرع الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة في هذه المجالات.

وأشار الى أنه سيكون هناك نوع من التناغم العملي تجاه هذه المشروعات وهي قابلة للتحقيق على أرض الواقع وستحقق وسيشعر بها المواطن العربي قريبا كما إنها ستخدم القمة الاقتصادية المواطن العربي أولا وأخيرا.

وردا على سؤال حول الأزمة المالية العالمية قال التويجري ان من أهم الأمور المطروحة أو النقاط الاساسية على القمة الاقتصادية هو الأزمة المالية مشيرا الى أنه سيعقد اجتماع مسبق قبيل القمة الاقتصادية لمحافظي البنوك المركزية ووزراء المال.

وأوضح ان هذا الاجتماع يهدف لمناقشة التداعيات السلبية للأزمة المالية والتدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية الواجب اتخاذها للحد من التأثيرات السلبية لهذه الأزمة.